

النسقية البنائية للوحي وإشكالية الثنائيات الفكرية

الدكتور محمد علا (1)

مقدّمة:

إنّ المعرفة المنطلقة من الوحي بناءً محكم، مكوّن من لبنات مترابطة ومنسجمة، بعضها يشد ويسند البعض الآخر، لها منطقتها وخصوصيّتها، هي معرفة منزّهة عن التقاطبات والتجاذبات وتغليب لعناصر على حساب أخرى من دون مسوّغات معقولة. صحيح أنّ لها أسس وركائز، تشكّل الدعائم الكبرى والمنطلقات الأساسية الثابتة التي لا تتبدّل ولا تتغيّر، ولكنّ الفروع والجزئيات هي المساحة الأكبر والمجال الأرحب لتفعيل الأسس وتنزيلها، وتحريك آلية الاجتهاد المواكبة لتبدّل الأزمنة والأمكنة والأحوال وتغيّرها، فهي شبيهة بالبناء الذي قد يتأثر بعوامل الزمان، فيحتاج إلى ترميم وإصلاح وتجديد، بل إنّ هذه سُنّة كونية تصدق على جميع عناصر الوجود؛ من نبات، وحيوان، وإنسان، وعمران. ومن ثمّ، فإنّ البناء المحكم يفرض حسن اختيار مادّته وعناصره، والنظر في قوّتها وجودتها؛ لتكوّن منظومة فعّالة تقوم بوظيفتها المنوطة بها؛ كما ينبغي.

(1) باحث في الفكر الإسلامي، من المغرب.

وإذا نظرنا إلى مختلف المفردات المشكّلة للشكائيات الفكرية، التي أرهقت الفكر الإسلامي لأزيد من قرنين من الزمان؛ من قبيل: العلم والدين، والدولة والسياسة، والعقل والنقل، والحكمة والشريعة، والتقليد والتجديد، والأصالة والمعاصرة.. وغيرها؛ نجد لهذه المفاهيم مواقعها الخاصة في نسيج المعرفة والثقافة الإسلامية، حيث تشكل كل مفردة لبنة تستمد قوتها وميزاتها من قوة البناء نفسه وميزاته، ولها علاقات متداخلة مع شبكة المفردات الأخرى، ولهذا، فاخترال النظر إليها بمنظار واحد ووحيد؛ أي التقابل، هو ظلم كبير للمعرفة أولاً، ومصادرة لجملة الحقائق والمضامين والخصائص والامتدادات المفتوحة للدراسة والبحث، ودليل على قصر نظر المقلدين ودهاء الماكرين ثانياً. كما أنّ القضية أكبر من حصر دخول هذا التقابل إلى الثقافة الإسلامية، فقط، من باب تقليد الآخر (الغرب)، ومحاولة استنساخ أنموذجه المعرفي والحضاري، بل عوامل ذلك معقدة ومركبة تداخل فيها السياسي بالديني، والاقتصادي بالاجتماعي، والثقافي بالحضاري، والخصوصي بالعالمي، ولا سيما في الفترة الحضارية المتأخرة، التي سعى فيها الغرب المادي الاستعماري الامبريالي إلى فرض هيمنة ومركزية أنموذج حضاري وحيد، وتقويض باقي النماذج الأخرى ومنعها من النهوض والتقدم، وخلق تبعية استهلاكية مادية تحافظ على استمرار مصالحه ومكاسبه، عن طريق الأوهام والأحلام والشعارات البراقة، التي وجدت لها صدى من قبل نخب ثقافية داخل الأمة، فعملوا على تبني براديكلماتها الموجهة وتكريسها، والتأسيس لاتجاهات خنوعة، وظّفت مواقعها لخلق سياقات ذات مضامين صراعية وإقصائية؛ مثل: الهجوم على الدين (الإسلام)، والتبخيس من دوره في النهوض، وتقويض نظمه المعرفية، وتسويته بباقي الديانات المحرّفة.

وإذا كان من ميّزات المعرفة الإسلامية؛ قوتها وصلابتها؛ بحكم استنادها على أساس قويم وسديد؛ وهو الوحي؛ فإنّ تمكن العديد من

التناقضات الوهميّة من أن تفرض نفسها في ساحة الفكر الإسلاميّ، لمدّة تزيد عن القرنين؛ دليل على وجود خلل معرفي وفكريّ لدى جيل هذه المرحلة؛ صحيح أنّ البناء المعرفيّ لدى الآخر - الغرب - قد عرف ارتباكاً في مدلولات جملة من المفاهيم؛ ما ولدّ صراعات عديدة بين مفردات؛ الدين والعلم، والدين والدولة، والإيمان والعلم.. بحكم السياقات التاريخية التي عاشها وأصبحت جزءاً من بنيته المعرفيّة. ولكنّ، ستكون حتماً هذه اللبّات هشّة؛ إذا أُصِقت ببناء المعرفة الدينيّة الإسلاميّة، وسيلفظها كما يلفظ جسم الإنسان كلّ دخيل أو غريب عن أعضائه. والغريب في الأمر، أنّ العديد من مفكرينا لا زالوا متمسكين بهذه الادّعاءات؛ برغم هشاشتها وتفتّتها بين أيديهم.

وإذا كان الأنموذج المعرفيّ الغربيّ قد حصر مصادر معرفته في العقل، وما يدركه الحسّ من المادّيّات؛ فإنّ الأنموذج المعرفيّ الإسلاميّ جعل الوحي الإلهيّ أهمّ مصادر المعرفة؛ باعتبار أنّ باقي مصادر المعرفة متضمّنة في المصدر الأوّل الذي دعا إلى استخدام هذه الأدوات (العقل والقلب والحواس)؛ والتي هي نعم جليّة «وهبها الله للإنسان؛ ليتعرف بها على نفسه، وعلى آفاق الكون من حوله، ويطلّ بواسطتها على ما فيه من سنن وأسرار؛ تُعدّ من أعظم الشواهد، وأدلّ الآيات على الربّ الأعلى، الذي أعطى كلّ شيء خلقه ثمّ هدى»⁽¹⁾. فالوحي يبني المعرفة ويقوّيها، ويكشف النقائص المحدقة بها ويصحّحها ويقوّمها. والمنهج البنائي لا يقوم على الرجوع إلى الوحي عند الحاجة فقط؛ وإنما يجعل منطلقه من الوحي، ومنهجه مسدّد بالوحي، ونهايته مقوّمة بالوحي.

إنّ الدين علمٌ، والعلم دين، والحكمة شريعة، والشريعة كلّها حكم، ولا معنى للنقل من دون تعقل، ولا معنى لعقل من دون تسديد من النقل، ولا بدّ للأصيل أن يكون معاصراً، وللمعاصر أن يكون أصيلاً، ولا معنى للاجتهاد

(1) القرضاوي، يوسف: السّنة مصدراً للمعرفة والحضارة، ط5، القاهرة، دار الشروق، 2008م، ص84.

من دون استئناف، ولا بدّ للتجديد من أسس يرتكز عليها. فنحن أمام ظواهر مركّبة، وطريقة النظر والتحليل محدّد أساس في تعاملنا مع هذه الثنائيات.

أولاً: الوحي منطلق الفكر والحضارة؛

إنّ اتّخاذ الوحي منطلقاً لبناء الفكر والحضارة؛ هو منهج أساس ومهم، لم يمتدّ ويتّسع؛ كما ينبغي، بعد الفترة النبويّة الأولى؛ بسبب هيمنة مناهج أخرى؛ سواء الداخليّة منها أم الخارجيّة؛ من المتكلمين، والفلاسفة، والمتصوّفة، وغيرهم.. حيث تلوّن فهم الوحي بألوان هذه العلوم وغيرها، ولم يعد الوحي منطلق التأمّل وبناء العمران، بل خالط فهمه علل علوم أخرى، وعض أن يستمرّ البناء من مادّته ومائه، زاحم البناء مواد ومياه أخرى على غير شاكلته ومنهجه وقوّة فاعليّته؛ فظهرت بعض التشوّهات والاعوجاجات التي اتّخذت أشكالاً مختلفة؛ من قبيل: الصراع بين الثنائيات المفعلة التي أشرنا إليها (العقل والنقل، والحكمة والشريعة، والأصالة والمعاصرة...)؛ أفرزت نحل ومذاهب؛ بمواقف واختيارات شتى، دافع عنها أصحابها بأدلة وحجج مختلفة. وللأسف، كان مقصد الاستدلال بالوحي في كثير من الأحيان هو تأييد اختيارات محدّدة مسبقاً، ولم يكن الوحي هو المنطلق والأساس والموجّه والمنشئ لها. والفرق كبير بين أن نجعل من الوحي شاهداً ومهيماً ومنطلقاً للفهم والبناء، وبين أن نتخذ منه شواهد يستشهد بها لتعزيز اختيارات مسبقة وتبريرها، ولتوثيق مواقف متصارعة، قائمة على الذاتيّة والمصلحيّة والفئويّة والطائفيّة التي «أخذت من صفات الوحي ما لا يجوز؛ إلا للوحي، وتصدّرت مكانه، وأمسى الوحي تالياً لها في الرتبة والاعتبار، شاهداً لها؛ لا عليها...» لذا تحتاج هذه الجبهة إلى عمل يعيد للأصول والمصادر ترتيبها العاديّ، تجعل القداسة للوحي المهيمن والمصدّق، وتنزعها عن الفكر البشريّ.

تمارس بالقرآن وصحيح السنة على التراث الفكري الإسلامي؛ ما مارسه القرآن نفسه على التراث الفكري البشري منذ بداية تنزله إلى نهايته»⁽¹⁾. والقاعدة التي نودّ التأكيد عليها أنه لا يمكن الحديث عن بناء فكر إسلامي؛ بمعزل عن الوحي الرباني، «فالقرآن الكريم والسنة النبوية؛ هما الأصول التأسيسية للفكر الإسلامي والمنزلة بالوحي، وهي التي تحدّد طبيعة ومستويات الصحّة والخطأ في هذا الفكر»⁽²⁾، وإننا اليوم قد وصلنا إلى مرحلة ينبغي أن ننقل فيها من منهج التبرير المستند إلى الوحي. إلى منهج البناء المرتكز على الوحي، لقد مرّ زمن طويل ونحن نبحت عن شواهد تقنّد ما يُرشق به الفكر الإسلامي من هجمات من مختلف التيارات، فكان ردّنا دائماً هو النفي والتبرير من نصوص الوحي، وأحياناً نستشهد به لتعزيز ما وصل إليه الآخر من مكاسب إنسانية، وأن ثمراتها لا تعارض توجيهات ديننا، وتركنا أهمّ عمل ينبغي القيام به؛ وهو التواصل المستمرّ مع هذا الكتاب المكنون، واستخراج لآلئهِ وكنوزه، وجعله أساس البناء والتغيير، واتّخاذه وسيلة الهجوم بدل الدفاع، ليرى الآخر نمط حضارتنا ومنهجها في الاستخلاف والتعمير، فإنّ الاستمرار في منهج الدفاع وردود الأفعال والغرق في ردّ الشبهات هدر للطاقة، وتحقيق لرغبة الآخر الذي يتخذ من هذا المنهج أحد الوسائل لفرض أنموذجه، والعمل على استمراره.

وفي جانب آخر، لا تقتصر قطعيات الدين على الأحكام الفقهية الواضحة المرتبطة بالتحليل والتحريم والكره والندب والإباحة، فقطعيات الدين تتجاوز ذلك إلى مختلف الأحكام المرتبطة بالتصوّر والمنهج وبيان طرق التفكير السليم لبناء الحضارة وتحقيق الاستخلاف،

(1) شبار، سعيد: الثقافة والعولمة وقضايا إصلاح الفكر والتجديد في العلوم الإسلامية، ط1، دار الإنماء الثقافي، 2014م، ص75.

(2) عبد الفتاح، سيف الدين: «الفكر الإسلامي المعاصر - مفهوماته ومجالاته التداولية»، ندوة في منى بمكة المكرمة، ليلة 12/12/1422هـ.ق، في مجلة «قضايا إسلامية معاصرة»، العدد26، ص125.

وقد يكون التشكيك في هذه القضايا أحياناً أبلغ أثراً من التشكيك في القضايا الفقهية الجزئية، كما الانحراف الفكري والعقدي هو أخطر من الانحراف السلوكي العملي. فكثير من القواعد العمرانية والسنن الاجتماعية والكونية قد صاغها القرآن في قواعد كلية حاسمة لا تقبل التغيير والتبديل، ومع ذلك ينصرف تفكيرنا الفقهي دائماً إلى كون القطع في الدين مقتصر على بعض الأحكام الفقهية، غافلين أهمية بناء التصور والمنهج في صناعة الحياة والعمران بصفة عامة.

وقد دفع تراكم العديد من التحديات بالفكر الإسلامي، في فترات متلاحقة، إلى تطوير مناهجه وطرائقه في النظر والاستدلال، ومن أهم هذه التحديات: الاستشراق، وحركات التنصير، والغزو الثقافي والفكري، والعولمة، والعلمانية، وحركات التغريب... فضلاً عن العامل الذاتي الذي تجلّى في «نمطية المنهجية الإسلامية التقليدية وقصورها عن تقديم البديل المعرفي الإسلامي في المجالات الاجتماعية»⁽¹⁾، والغريب في الأمر أن الآمال التي كانت معلقة على إمكانيات النموذج الغربي في التقدم لإخراج الإنسانية من مأزقها ومهالكها؛ تبخّرت وتبدّدت، والباب مفتوح الآن للنموذج الإسلامي؛ لإبراز جدارته واستحقاقه لهذه المهمة الإنسانية، فالقناعة اليوم راسخة بأن «النهضة الحضارية للأمة لا يمكن أن تتمّ انطلاقاً من الواقع الغربي الحداثي أو اعتماداً على عقل هلامي، بل تتطلب تطوير نموذج حضاري بديل، انطلاقاً من الذاتية التاريخية للأمة التي لا تستمدّ قوامها وهويتها من تجاربها التاريخية وحسب، بل تستمدّها كذلك من الوحي الذي منحها الرؤية، وأمدّها بالقيم، وزوّدها بالتوجّه الذي أدى إلى ظهورها وإقامتها حضارة متميّزة رائدة»⁽²⁾.

(1) إبراهيم، أحمد محمد: «مفهوم التكامل المعرفي وعلاقته بحركة إسلامية المعرفة»، مجلة «إسلامية المعرفة»، السنة 11، العدد 42-43، خريف 2005م - شتاء 2006م، ص 16.

(2) صافي، لؤي: إعمال العقل من النظرة التجزئية إلى الرؤية التكاملية، ط 1، دمشق، دار الفكر، 1419 هـ.ق. 1998م، ص 75.

إنَّ أيَّ بناءٍ للفكر الإسلاميِّ من دون استنادٍ إلى الوحي، هو نوع من التيه والضلال؛ لأنَّه هو الموجّه والمسدّد، كما أنَّ التنزيل الحكيم «بحر العلوم والمعارف، متلاطم زاهر، وروح الإصلاح فيه قويٌّ قاهر. ثمَّ هو يجمع الكمال من أطرافه. فبينما تراه يصلح ما أفسده الفلاسفة بفلسفتهم، إذ تراه يهدم ما تردّى فيه الوثنيون بشركهم. وبينما تراه يصحّح ما حرّفه أهل الأديان في ديانتهم، إذ تراه يقدم للإنسانية مزيجاً صالحاً من عقيدة راشدة ترفع همّة العبد، وعبادة قويمة تطهّر نفس الإنسان، وأخلاق عالية تؤهّل المرء لأن يكون خليفة الله في الأرض، وأحكام شخصيّة ومدنيّة واجتماعيّة تكفل حماية المجتمع من الفوضى والفساد، وتضمن له حياة الطمأنينة والنظام والسلامة والسعادة... ديناً قيماً يساوق الفطرة، ويوائم الطبيعة، ويشبع حاجات القلب والعقل، ويوفّق بين مطالب الروح والجسد، ويؤلّف بين مصالح الدين والدنيا، ويجمع بين عزّ الآخرة والأولى؛ كلّ ذلك في قصد واعتدال، وببراهين واضحة مقنعة تبهر العقل وتملك اللب»⁽¹⁾.

وإذا كانت عمليّات الفكر متعدّدة ومتنوّعة؛ من ملاحظة وتجربة، واعتبار وتأمل، وبحث وتحليل؛ فإنّ الوحي الإلهي يتضمّن معارف لا يمكن لهذه العمليّات والآليّات الفكرية أن تبرهن على وجودها «عالم الغيب»، وكلّ خوض فيها لن يضيف معرفة جديدة أو تأكيد حقيقة من هذه الحقائق، ومن ثمّ نرى أنّ الوحي أراح الفكر الإسلاميِّ من الخوض في حقائق لا طاقة له بها⁽²⁾.

إنّ من شأن الفكر الذي ينطلق من الوحي؛ أن يتميّز بالخصائص الآتية:

- وضوح الرؤية والهدف والغاية والمسار، فقد أراح الوحي الإنسان؛ بإجابات شافية كافية عن جملة من الأسئلة النهائيّة والقضايا

(1) الزرقاني، محمد عبد العظيم: مناهل العرفان في علوم القرآن، بيروت، دار الفكر، لا.ت، ج.2، ص247.
(2) من الأمور الغيبية التي أخبر بها الوحي: وجود الله تعالى المتّصف بكلّ كمال والمنزّه عن كل نقص، والبعث والحشر والجزاء والجنة والنار والملائكة والجنّ والنبيين والكتب المنزلة، والعرش والكرسيّ واللوح والقلم.. إضافة إلى الفروع المتعلقة بالعقيدة: سؤال الملكين في القبر، وعذابه ونعيمه، والصراف ووزن الأعمال، ورؤية تعالى في الآخرة، والشفاعة، وخروج عصاة الموحّدين من النار..

المصيرية.. تاهت فيها العقول، وحارت حولها الأفئدة، فوُفر
للإنسان جهداً فكرياً وراحة عقلية يوظفها في الاتجاه الصحيح؛
لإحراز سعادتي الدنيا والآخرة.

- غياب كليّ لأيّ صراع موهوم بين مختلف الثنائيات التي أشرنا إليها
سابقاً؛ فلا صراع بين الدين والعلم، ولا بين العقل والنقل، ولا بين التراث
والتجديد، ولا بين الأصالة والمعاصرة، ولا بين الدين والسياسة..
فهذه الثنائيات التي سيقّت في قوالب من الصراع والاقْتتال لا أصل
لكلّ هذا في الوحي؛ وإنما هي تجليات وإفرازات تاريخية، وليست
قوانين ثابتة، بل إنّ الطابع العامّ الذي يؤسّس له القرآن الكريم قائم
على التكامل والتعاون وبناء المشترك، وعند الاختلاف يؤسّس لمبادئ
التدافع والمجادلة بالحكمة والموعظة الحسنة.

ومن أهمّ المبادئ التي يؤسّس لها الوحي كذلك، وله علاقة وطيدة
بإشكالية الثنائيات؛ مبدأ الوسطية.

ثانياً: وسطية الإسلام وقدرته على الاستيعاب والدمج:

الوسطية منهج إسلامي فريد استطاع من خلاله الإسلام أن يزيل كلّ
التقابلات والتعارضات التي تنشأ في الأذهان؛ نتيجة التركيز أو الانحياز
إلى جانب أو جوانب على حساب أخرى. وهي من أبرز خصائص التصوّر
الإسلامي؛ نظرياً وعملياً. جاء في الأثر: «خير الأمور أوسطها»⁽¹⁾،
فمن أهمّ معالم الفكر الإسلاميّ أنّه «فكر وسطيّ الوجهة والنزعة، فكر
تتجلّى فيه النظرة الوسطية المعتدلة المتكاملة للناس وللحياة، النظرة
التي تمثّل المنهج الوسط للأمة الوسط، بعيداً عن الغلوّ والتقصير، ...

(1) قول ينسب لمطرف بن عبد الله بن الشخّير من التابعين، رواه ابن شبيبة في الزهد (36276)، والطبري
في تفسيره (300/19). قال ابن الأثير معلقاً على هذا القول: «كلّ خصلة محمودة فلها طرفان مذمومان،
فإنّ السخاء وسط بين البخل والتبذير، والشجاعة وسط بين الجبن والتهوّر، والإنسان مأمور أن يتجنّب
كل وصف مذموم، وتجنّب بالهرب منه والبعد عنه، فكلمة ازداد منه بعداً ازداد منه تحريماً. وأبعد الجهات
والمقادير والمعاني من كلّ طرفين وسطهما، وهو غاية البعد عنهما، فإذا كان في الوسط فقد بعد عن
الأطراف المذمومة بقدر الإمكان» (النهاية في غريب الحديث، ج5، ص184).

فهو وسط بين دعاة الانفتاح على العالم بلا ضوابط، ودعاة الانغلاق على النفس بلا مسوّغ. وسط بين المحكّمين للعقل؛ وإنّ خالف النصّ القاطع، والمغيّبين للعقل؛ ولو في فهم النصّ. وسط بين المقدّسين للتراث؛ وإنّ بدا فيه قصور البشر، والمُلفين للتراث؛ وإنّ تجلّت فيه روائع الهداية. وسط بين المستغرقين في السياسة على حساب التربية، والمهملين للسياسة كلياً بدعوى التربية. وسط بين المستعجلين لقطف الثمار قبل أوانها، والغافلين عنها حتى تسقط في أيدي غيرهم بعد نضجها. وسط بين المستغرقين في الحاضر الغائبين عن المستقبل، والمبالغين في التنبؤ بالمستقبل؛ كأنه كتاب يقرؤونه». «وسط بين الدعاة إلى العالمية دون رعاية للظروف والملابسات المحليّة، والدعاة إلى الإقليميّة الضيّقة دون أدنى ارتباط بالحركة العالميّة، وسط بين المسرفين في التفاؤل، متجاهلين العوائق والمخاطر، والمسرفين في التشاؤم، فلا يرون إلا الظلام، ولا يرقبون للظلام فجراً. وسط بين المغالين في التحريم؛ كأنه لا يوجد في الدنيا شيء حلال، والمبالغين في التحليل؛ كأنه لا يوجد في الدين شيء حرام. هذه هي الوسطيّة التي يتبنّاها هذا الفكر، وإنّ كان في الغالب على مجتمعاتنا اليوم السقوط بين طرفي الإفراط والتفريط، إلا من رحم ربك وقليل ما هم»⁽¹⁾.

ولا شك أنّ الأمثلة السابقة تعطي صورة واضحة عن أهميّة منهج الوسطيّة في التوفيق بين تيّارات وثنائيات متعارضة لا تريد أن ترى في الحقيقة؛ إلا أحد جوانبها، برغم تجلّياتها الواضحة وبراهينها الساطعة. وإذا كان الحياد عن الوسطيّة قد ولّد العديد من الآفات والانحرافات التاريخيّة في الأمّة على مستوى نظامها الفكريّ؛ بظهور مذاهب وفرق غالت في اتّجاه الإفراط أو التفريط، وعلى مستوى نظامها السلوكيّ والعمليّ؛ بظهور علل وأمراض خارجة عن طوق الشرع وتوجيهه، فإنّ

(1) القرضاوي، يوسف: فقه الوسطيّة الإسلاميّة والتجديد «معالم ومنازل»، ط1، القاهرة، دار الشروق، 2011م، ص30-31.

إسهام الفكر الإصلاحيّ في ردّ فكر الأُمَّة وعملها إلى هذه الخِصِيصة الكليّة في دينها والمميّزة لمنهجها؛ كان قليلاً ونادراً، إذ غالباً ما كان يواجه تطرّف أو غلوّ بشيء من التطرّف والغلوّ المقابل في سياق النقد والتصحيح.. وإذا ما تجاوزنا التجربة في هذا الإطار إلى الفكر المعاصر، فإننا نجد الوعي بهذه المسألة أخذ في التبلور واستدراك الخلل التاريخيّ في ردّ الاعتبار لهذه الخِصِيصة التي أصبح دعايتها يمثلون «تجاهاً» بين اتجاهات عدّة تطغى عليها آفات الجمود والتقليد للموروث أو للوافد⁽¹⁾ وهي آفات طارئة على فكر الأُمَّة، فلقد «كان مفهوم الوسطيّة (في الصدر الأوّل) يحكم الفكر والسلوك، والتصوّر والعمل؛ حيث كانت البساطة في الفهم والقوّة في الالتزام..؛ ما جعل هذا الدين ينتشر ويحقّق إنجازه الحضاريّ العظيم قبل أن تأتي انحرافات هي في أصلها خروج عن الوسطيّة والاعتدال، وجنوح إلى تفريط وإفراط، وبالتالي تتكبّ عن مواطن الخيريّة والشهادة.. وغيرها من أوصاف الأُمَّة الوسط⁽²⁾».

إنّ تطبيق منهج الوسطيّة في تعاملنا مع الثنائيات الفكرية ودراستنا لها أمر في غاية الأهميّة؛ ومعنى ذلك: أن نختار خيار الحلول وأمثلها وأفضلها وأقومها وأصوبها، فالوسطيّة توازن واعتدال، ويقصد بها «التوسّط أو التعادل بين طرفين متقابلين، بحيث لا ينفرد أحدهما بالتأثير، ويطرّد الطرف المقابل، وبحيث لا يأخذ أحد الطرفين أكثر من حقه، ويظفّ على مقابله ويحيف عليه.. ومعنى التوسّط أو التوازن بينها: أن يفسح لكلّ طرف منها مجاله، ويُعطى حقه (بالقسّط) ﴿بِالْقِسْطِ﴾⁽³⁾ أو ﴿بِالْقِسْطِ﴾⁽⁴⁾؛ بلا وكس ولا شطط، ولا غلوّ ولا تقصير، ولا طغيان، ولا إفسار.. وسطيّة تُقيم الوزن بالقسط بين المتقابلات، بحيث يمكن الجمع

(1) شبار، سعيد: الاجتهاد والتجديد في الفكر الإسلاميّ المعاصر- دراسة في الأسس المرجعية والمنهجية،

ط1، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 2007م، ص570-571.

(2) م.ن، ص569.

(3) سورة المائدة، الآية8.

(4) سورة الإسراء، الآية35.

بينها، من دون أن يطفى أحد المتقابلين على الآخر؛ كالذي يجمع بين حسنتي الدارين؛ الدنيا والآخرة، والذي يجمع بين النورين؛ الوحي والعقل: ﴿نُورٌ عَلَى نُورٍ﴾ (1)، (2). وبعبارة أخرى: «تقوم الوسطية الإسلامية على تبنّي خطّ يبتعد عن التشدّد والغلوّ من جهة، وعن التسيّب والتقصير من جهة ثانية. وهي ليست مذهباً فقهياً أو عقدياً خاصاً، ولا تجمّعاً حزبياً أو طائفة، بل هي منهج يستمدّ أصوله من توجيهات القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة» (3).

إنّ التفكير الوسطي يبني على محدّدات منهاجية؛ منها (4): - رفض جمود الأوّلين وجمود الآخرين.

- التماس الحكمة من أيّ وعاء خرجت.

- قبول التجديد، والدعوة إليه، والمناداة به، على أن يكون تجديداً في ظلّ الأصالة الإسلامية.

- التفريق بين ما يجوز اقتباسه وما لا يجوز، والتمييز بين ما يلائم وما لا يلائم.

- الجمع بين القديم النافع والجديد الصالح.

- الانفتاح على العالم من دون الذوبان فيه.

- الثبات على الأهداف والمرونة في الوسائل.

- التشديد في الأصول والتيسير في الفروع.

وصحيح أنّ التوسّط يعني - أحياناً - التوفيق بين أطراف متطرّفة وأضداد ونقائض، غير أنّ التوفيق يشير إلى بقاء هذه النقائض كما هي، والعمل على الجمع بينها في توليفة أو تواليف خاصّة، وهذا لا يضمن الاستقرار في ما بينها؛ حيث يمكن أن ينشب الصراع في أيّ لحظة بين هذه الأطراف

(1) سورة النور، الآية 35.

(2) القرضاوي، فقه الوسطية الإسلامية والتجديد، م.س، ص 38.

(3) العثماني، سعد الدين: «لمنهج الوسط في التعامل مع السنة النبوية، ط1، القاهرة، دار الكلمة للنشر والتوزيع، 2012م، ص 21.

(4) انظر: شبار، الاجتهاد والتجديد في الفكر العربي والإسلامي المعاصر، م.س، ص 201.

المتقابلة؛ ما دامت متجاورة وبعضها يتربّص ببعض، فهذا المنهج مُنهم بالتلفيق من جانب البعض، «على أساس أنّ التوفيقية موقف وسطيّ يقوم على الإصلاحية والانتهازية الفكرية والسياسية و«التذبذب الطبيعي» والمغالطات الإيديولوجية، التي تمنع الرؤية الصحيحة والمواقف الجذرية المطلوبة لإحداث التغيير المنشود»⁽¹⁾، فلا بدّ من تعديل وبناء جديد قادر على خلق صورة وهيئة جديدة وقناعات راسخة تضمن الخيرية والاستمرار؛ بدل التوجّس والحذر أو البحث عن الفرصة المناسبة لتهميش الطرف الآخر أو إزاحته. فبقاء الأطراف على حالتها، بقناعاتها ومواقفها، يشير إلى بقاء الخطر والفساد والفرقة والخلاف والتوجّس والحذر، ومنطقة الأمان والقوة هي القرب من الوسط؛ باعتباره محميّ ومحروس بما حوله. فالوسط نقطة تلاقي كلّ الأطراف، لهذا كانت الأفكار المتطرّفة قليل متبنيها، وهؤلاء سريعي العدول عنها، أمّا الأفكار والمواقف المعتدلة؛ فلها جمهور واسع متشبّث بها، مدافع ومنافع عنها؛ عن قناعة راسخة وفهم سليم، يقول عزّ وجلّ: ﴿فَأَمَّا الزُّبْدُ فَيدْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ﴾⁽²⁾.

ثالثاً: خصائص المنهج البنائي القرآني:

يقترّب المنهج البنائي المقترح من المنهج الوسطي المعتدل، الذي قد يضمّ بعض العناصر المنتمية إلى طرفين أو عدّة أطراف؛ لذلك كانت الوسطية «في المفهوم الإسلامي ليست التوسّط المعزول عن الطرفين والقطبين والمغاير لهما تمام المغايرة، إنّها موقف جديد، وثالث، لكنّه لا يغاير قطبي الظاهرة المدروسة؛ وإنّما يجمع - بالنظرة الشاملة - كلّ ما يمكن جمعه، ويؤلّف كلّ ما يمكن تأليفه من قطبي الظاهرة المدروسة.. إنّها ليست نقطة رياضية ثابتة تتوسّط قطبي الظاهرة المدروسة؛ وإنّما

(1) الجراد، خلف: «الجابري ومقاربه لإشكالية الثنائيات في الفكر العربي المعاصر»، مجلة إسلامية المعرفة، عدد 530، السنة 46، تشرين الثاني 2007م، ص 86.

(2) سورة الرعد، الآية 17.

موقف جديد يتألف من عناصر الحقّ والعدل في القطبين معاً... إنّها العدل والتوازن بين القطبين، وليست الانحياز لواحد منهما، ولا المغايرة التامة لهما، إنّها الحقّ بين باطلين، والعدل بين ظلمين، والاعتدال والتوازن بين تطرفين وغلّوين»⁽¹⁾.

والمنهج البنائيّ للمعرفة هو الذي يؤسّس تطوره الذاتي للمعرفة؛ فيه إمكانات هائلة لاستيعاب كلّ المرجعيّات النافعة للإنسانيّة، ينطلق من مرجعيّة الوحي نفسه؛ باعتبار أنّ المنظور القرآنيّ منظور غير متحيّز، يتواصل مع الإنسان. وأيّ إنسان يقرأ هذا المنظور يجد فيه نفسه، قادراً على استيعاب كلّ جديد مفيد، وتجاوز كلّ قديم بالٍ لم تعد له فائدة. فالنظر لهذا البناء من خلال هذه الزاوية يمكن من تجريد حقيقة وبنية كليّة، وليس فقط حقائق ومعلومات وشذرات متناثرة أجزاءها، يتمّ الربط بينها بعلاقات مقصودة وموجّهة، ثمّ يجرد منها أنماط متكرّرة.

وأهمّ ركائز المنهج البنائيّ؛ إمكانيّاته الهائلة على إنتاج نماذج معرفيّة قادرة على تفسير العديد من الجزئيّات المتفرّقة؛ لذلك، «فالجهد المعرفيّ ليس هو التقيب في الكتاب والسنة عن المعلومة والمفاهيم الجاهزة؛ كما يفعل الخطاب الدعويّ البسيط؛ وإنّما الجهد المعرفيّ في تجريد نموذج من النصّ المقدّس «الكليّ» ليساعدنا على تفسير الجزئيّ، في إطار الكليّ، وعلى الحكم عليه، لتحقيق الانطلاقة المعرفيّة الاجتهاديّة المطلوبة في كلّ عصر»⁽²⁾.

وإذا نظرنا إلى الثنائيّات الفكرية بهذا المنهج البنائيّ، نجد أنفسنا أمام ضرورة التجديد والإبداع، وليس التوفيق والتلفيق القائم على طمس المشكل وإخفائه، وليس حله وتجاوزه، فلا بدّ من عمليّة بحث جديدة، إذ «لو كانت الحلول التي نحتاجها موجودة في التراث أو في الحداثة؛ كما

(1) عمارة، محمد: أزمة الفكر الإسلامي المعاصر، دار الشرق الأوسط للنشر، لات، ص30-31.

(2) المسيري، عبد الوهاب: «في أهمية الدرس المعرفيّ» مجلة إسلامية المعرفة، السنة الخامسة، العدد20،

هي؛ لكانت المشكلة حسمت منذ وقت طويل. ولو كانت الحلول موجودة في إلغاء التراث أو إلغاء الحداثة؛ لما بقينا صرعى التناقض والصراع بينهما. ولو كانت الحلول موجودة في إمكانية التوفيق بينهما؛ لما انتظر هذا التوفيق طويلاً حتى يتحقق أو يفرض نفسه. إنَّها ليست موجودة هنا أو هناك، وإنَّما علينا نحن أن نستخلصها بعقلنا⁽¹⁾؛ بتسديد الوحي ومراعاة متغيّرات الواقع.

إنَّ منهجية القرآن المعرفية بناء متكامل «لا تقبل التوفيق ولا التوسُّط، فهي قانون محدّد لإنتاج الأفكار»، ولا بدّ من تجاوز «ذلك النمط من (الراحة العقلية) التي تأخذ من الأمور أوسطها، وتوفّق بين ما يبدو متعارضاً بانتقائية واضحة.. إنَّ المنهجية لا تعني (الأحادية) في التفكير؛ بمعنى أنّ قانون الأفكار لا يستوعب ما يبدو متناقضاً ومتعارضاً؛ كمثال الجبر والاختيار، أو المادية والوضعية الانتقائية، ولكنّ، ثمة فارق كبير بين معالجة ما يبدو متناقضاً ومتعارضاً في إطار الضابط المنهجي نفسه لقانون الأفكار ومن دون توفيقية، ومتعارضاً من دون منهج ومن خلال التأمل العقلي فقط. وهذا هو معنى المنهجية؛ كناظم مقنن لإنتاج الأفكار ذات النسق الواحد، فكلّ فكر تتعدّد مقولاته وتتضارب؛ إنَّما هو فكر غير منهجيّ، ولو التزم في إنتاجه الذهنيّ بإطار مرجعيّ أرقى منه⁽²⁾.

ويقوم المنهج البنائيّ بمهمة رصد الواقع؛ بوصفه مصدراً للمعرفة، وتمتاز منهجية التعامل معه بالحكمة والرشد، فلا تأثير للواقع؛ إلا من حيث التعديل في الوسائل ومنهجيات التغيير، والتي من خلالها سيتمّ تغيير الواقع. ومن أهمّ المتغيّرات التي ينبغي مراعاتها: دراسة الأنموذج الغربيّ والاستفادة من كلّ منجزاته الإنسانية، فلا يمكن أن نغفل أن

(1) غليون، برهان: «اغتيال العقل - محنة الثقافة العربية بين السلفية والتبعية»، ط3، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، 2004م، ص304.

(2) حاج حمد، أبو القاسم: منهجية القرآن المعرفية، ط1، بيروت، دار الهادي، 1424هـ.ق/ 2003م، ص34-35.

هذا النموذج قد «فرض نفسه علينا منذ بداية التوسع الاستعماري الأوروبي، بكيفية خاصة وحاسمة منذ القرن التاسع عشر، حيث فرض نفسه أنموذجاً «عالمياً» حضارياً جديداً للعالم كله، يقوم على منظومة من المقومات والمكونات لم تكن متوافرة في النماذج الحضارية السابقة له، وفي مقدمتها: التنظيم العقلاني لشؤون الاقتصاد وأجهزة الدولة، واعتماد العلم والصناعة بمختلف فروعها. هذه الإفادات قد جعلنا نقطع أشواطاً، ونختصر مسافات في طريق النهضة والتقدم، وهي من باب مراعاة الواقع وتحولاته. وفي الوقت نفسه ينبغي الحذر من بعض المنزلقات المنهجية التي وقع فيها التفكير الغربي؛ كالتفسير الواحدي للظواهر والذي يركز على هيمنة الرؤية المادية، «وفي مقابل ذلك يمكن أن نضع الخطاب التفسيري المركب؛ وهو محاولة تفسير أي ظاهرة، لا من خلال سبب واحد؛ وإنما من خلال مركب من الأسباب؛ إنسانية، واجتماعية، ونفسية، وأنثروبولوجية. ويبدو أننا بسبب هيمنة الرؤية المادية، نميل إلى التفسير أحادي السبب، حيث يفسر الماركسيون الواقع في إطار العنصر الاقتصادي، ويفسره أتباع فرويد في إطار العنصر الجنسي، والداروينيون في إطار النزعة للبقاء من خلال القوة. وثمة محاولات متكررة في الفكر العلماني إلى ردّ الظاهرة الإنسانية إلى عنصر واحد ماديّ أو إلى عنصرين ماديّين. وما لا شكّ فيه أنّ مثل هذه العناصر قد تفسّر بعض الجوانب، لكنها لا تفسّر الظاهرة في تركيبها»⁽¹⁾.

ويبقى المنهج الأسلم -دائماً- كامناً في الانطلاق من الذات؛ لأننا لو «حاورنا الواقع والظواهر من أرضيتنا، فسنصل إلى إجابات قد تكون في غالب الأمر مختلفة اختلافاً جوهرياً عن رؤيته «الغرب»، وعن الحلول التي يطرحها، ولكنها نابعة من واقعنا، ومن ثمّ يصبح بوسعنا أن نتعامل مع

(1) المسيري، عبد الوهاب: الثقافة والمنهج، تحرير: سوزان حرفي، ط1، دمشق، دار الفكر، 1430 هـ.ق/

هذا الواقع ونغيّره وننهض به»⁽¹⁾.

وعليه، «لا بدّ من تبني رؤية منهجية نابعة من إدراكنا لهويّتنا وللأبعاد المعرفية والوجودية في تجربتنا. ومن لم يهتم بتجربته الحياتية والتاريخية ويكتفي باقتباس ما يقوله الآخرون ويطبّقه على نفسه؛ لا يمكنه أن يصنع حضارة أو يواكب العصر أو يستوعب إنجازاته الفكرية والتقنية، ويسقط في التبعية الإدراكية أو ما أسماه أحد العلماء الأمريكيين «إمبريالية المقاولات»؛ أي أن يستخدم الباحث المقولات التحليلية للآخر دون وعي ودون إدراك لتضميناتها»⁽²⁾.

هذه أهم عناصر المنهج البنائي المقترح، ولا شك أنه تبرز بوضوح مدى بساطة (بل سخافة) التفسيرات الاختزالية الثنائية وغيرها، التي أرادت قسراً أن تحصر الفكر في معاني محددة، وتوجّه البحث العلمي إلى جوانب موهومة وزائفة، والنظر في إشكاليات لا أصل لها في أصول ثقافتنا ومرجعيتنا العليا.

فالإسلام لا يعرف ولم يعرف صراعاً ثنائياً بين مفردات تشكل لبنات أساسية في البناء الحضاري والعلمي والمعرفي لصرح الثقافة الإسلامية، من مثل: الدين والعلم والإيمان والتجديد والاجتهاد... وغيرها، والتي أريد لها أن تتخذ مساراً مقصوداً يركز على التعارض والتنافي؛ تقليداً للآخر أو تمرّداً على الموروث، وهي حالات غير سوية لا تنتج معرفة، ولا تدفع بالثقافة والحضارة إلى الأمام.

(1) المسيري، عبد الوهاب: الثقافة والمنهج، م.س، ص 225.

(2) م.ن، ص 225-226.